أنشطة البرلمان الرقابية لفترته الـ1 من الدورة الـ1 لدور الانعقاد السنوي الـ18

انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس النواب في ممارسة دوره الرقابي حسب الوجه المبين في دستور الجمهورية اليمنية وفي ضوء ما حددته اللائحة الداخلية للمجلس قام المجلس بعدد من الأنشطة الرقابية خلال جلسات أعمال فترته الأولى من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الـ18 والتي بدأت يوم 2صفر 1444هـ الموافق 29-8-2022م وانتهت يوم 23صفر 1444هـ الموافق 19سبتمبر2022م.

وتخلل معظم تلك الجلسات العديد من الأنشطة الرقابية المتنوعة من أسئلة وتوصيات وردود وإيضاحات الجانب الحكومي على الأسئلة والتوصيات؛ وهنا نورد الأنشطة الرقابية لتلك الفترة.

إيضاحات وزير التربية والتعليم على سؤال النائب الزنم حول حوافز المعلمين

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 21 صفر 1444هـ الموافق 17-9-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى على الراعي من وزير التربية والتعليم الأخ يحيى بدر الدين الحوثي إلى رده على سؤال عضو مجلس النواب د. علي الزنم بشأن ما تم الإعلان عنه من قبل الوزارة باعتزامها صرف 30,000 ريال للمعلمين كحافز شهري لاستمرار العملية التعليمية نظرًا لانقطاع المرتبات بسبب العدوان والحصار ولكون هذه الخطوة مهمة لماذا لم يشمل صرف الحافز كافة المعنيين بالعملية التربوية؟ ثم لماذا لم يصرف الحافز إلا لمرة واحدة؟

ونفى الوزير أن تكون الوزارة قد أعلنت التزامها بصرف 30.000 شهريا وإنما صرف ما سيتم تحصيله من صندوق دعم المعلم.

وأوضح الوزير أن ما تم تحصيله لم يكف لتغطية ذلك كون ما يتم تحصيله لا يتجاوز 800مليون ريال بينما ما يحتاجه المعلمون 4مليار و 892مليون ريال،
وقدم وزير التربية مصفوفة بذلك ومقترحا جديدة يهدف لتوسعة موارد الصندوق ..

فيما عقب الزنم بأنه تم التعميم على مكاتب التربية برفع الكشوفات لصرف الحافز في حينه في الوقت الذي لم يصرف الحافز إلا لمرة واحدة.

وأقر المجلس أن توافى الوزارة اللجنة المختصة بالمعلومات والبيانات المطلوبة عن الصندوق وإحالة ما تقدم به الوزير إلى اللجنة المختصة..

إيضاحات وزير النقل على سؤال النائب أسامة محمد قاسم بشأن صيانة ميناء الحديدة

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 21 صفر 1444هـ الموافق 17-9-2022م من وزير النقل عبدالوهاب الدرة إلى رده على سؤال عضو مجلس النواب أسامة محمد قاسم بشأن صيانة ميناء الحديدة خاصة بعد ما تعرض له من عدوان همجي منظم، مما أدى إلى تعطيل جميع الكرينات التي كانت تعمل قبل العدوان والتي يقوم عليها العمل الأساسي في تشغيل الميناء...

وهل لدى وزارة النقل ترتيبات أو برنامج عمل تنموي لإعادة عمل الميناء بكامل جاهزيته لما يمثله الميناء من أهمية بالغة لليمن بشكل عام؟

وقد نوه الوزير في رده إلى أن مؤسسة موانئ البحر الأحمر لميناء الحديدة- المخاء -الصليف- رأس عيسى قد تعرضت معظم آليتها ومعداتها للتدمير جراء ضربات العدوان الذي نتج عنه شلل تام للخدمات اللوجستية التي

تقدمها المؤسسة ممثلا بموانئها في سبيل تأمين الغذاء والدواء لكافة أبناء الشعب اليمني مما كان له الأثر البالغ على تدني القدرة التشغيلية لموانئ المؤسسة، وكذلك تدني العوائد والأجور نظير الخدمات المقدمة..

و تطرق الوزير للإحصائيات والأرقام التي تشير إلى آخر التحديثات للخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تعرضت لها المؤسسة الأمر الذي اقتضى إلى سعي المؤسسة جاهدة تحت قيادة الوزارة للعمل الدؤوب لما من شأنه الحد من التأثيرات الكارثية للعدوان إضافة إلى عدم كفاية وكفاءة المعدات نتيجة انتهاء عمرها الافتراضي..

و لفت الدرة إلى الحصار الاقتصادي ومنع تحالف العدوان من استيراد قطاع الغيار والرافعات والمنشئات البحرية موضحا أن ما يتم عن طريق الأمم المتحدة بطيء وغير مجدي.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فقد أوضح في سياق رده بأن الوزارة والمؤسسة أعدت خطة لتجاوز هذه العقبات لتعمل في ثلاث مسارات بدءا بالمسار العاجل ومرورا بالمسار المواكب، وصولا للمسار الاستراتيجي وقدم شرحا لكل مسار على حدة.

و أشار وزير النقل إلى أن الوزارة تقوم بمتابعة المشاريع الخاصة بمؤسسة البحر الأحمر والتي تم إدراجها في مشاريع الرؤية الوطنية بما يحقق استمرار عملية التشغيل بكفاءة وجودة عالية.

كما أشار إلى بعض الإشكالات التي تتطلب توفير الدعم اللازم من وزارة المالية وتضافر الجهود لتحقيق الصيانة المرجوة..

توصيات البرلمان بشأن تقرير لجنة السلطة المحلية

حول دراسة التقرير السنوي لوزارة الإدارة المحلية لعام 21 20م

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 21 صفر 1444هـ الموافق 17-9-2022م تقرير لجنة السلطة المحلية بشأن دراسة التقرير السنوي لوزارة الإدارة المحلية لعام 21 20م وذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلًا بوزير الإدارة المحلية علي بن علي القيسي بتنفيذ التوصيات التالية:

1-التأكيد على كافة التوصيات التي سبق للحكومة وان التزمت بها.

2-إلزام الحكومة ممثلة بوزارة الإدارة المحلية بالإعداد والتحضير لعقد المؤتمر السنوي للمجالس المحلية وذلك لبحث وتقييم نظام السلطة المحلية وتطبيقاته وسبل دعمه وتطويره واقتراح التشريعات والتعديلات الخاصة به وفقاً لما نصت عليه المادة 161 من قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م.

3-إلزام الحكومة البت في مشروع قرار تعديل قيمة الرسوم على المشتقات النفطية وآليات التحصيل تنفيذاً لقانون السلطة المحلية.

4-إلزام وزارة المالية بتوريد حصة السلطة المحلية من موارد صندوقي الطرق والجسور والإنتاج الزراعي والسمكي والمقدرة ب 30% إلى حساب الموارد العام المشتركة طرف البنك المركزي.

5-إلزام وزارة الإدارة المحلية ووزارة المالية بوضع الآلية المناسبة لتوريد المبالغ المحصلة من قيمة الرسم المضاف من شركة يمن موبايل في المناطق المحتلة وتعذر شركة يمن موبايل عن التوريد بشكل نقدي بسبب فارق العملة والتحويل..

توصيات مجلس النواب بشأن تقرير لجنة الشؤون الخارجية

بشأن نشاط المعهد الدبلوماسي، ونتائج زيارتها الميدانية للمعهد..

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 16 صفر 1444هـ الموافق 12-9-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بشأن نشاط المعهد الدبلوماسي، ونتائج زيارتها الميدانية للمعهد..

جاء ذلك في الجلسة التي حضرها وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبد الله ابو حليقة، وبعد التزام الجانب الحكومي ممثلًا بوزير الخارجية المهندس هشام شرف عبدالله بتنفيذ التوصيات التالية:

1- الزام الحكومة ممثلة بوزارة المالية بإعادة صرف الموازنة الخاصة بالمعهد الدبلوماسي تدريجيا ليتسنى القيام بدوره التدريسي والتأهيلي لكافة كادر وزارة الخارجية والوزارات ذات الصلة .

2-على الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية إلزام إدارة المعهد الدبلوماسي تحديد شروط الالتحاق بالمعهد بشكل عام والشروط الخاصة ببعض التخصصات النوعية لضبط عملية الالتحاق به وفق آلية محددة تتواءم مع نوع كل دورة تدريبية.

٣- على الحكومة الإسراع باستكمال إجراءات إصدار اللائحة التنظيمية واللائحة المالية الخاصتان بالمعهد الدبلوماسي.

٤- أهمية موافاة الوزارات والهيئات والجامعات والمؤسسات والمصالح الحكومية بنسخ من البحوث والدراسات التي يقوم بها المعهد الدبلوماسي للاستفادة منها .

5- على الحكومة إلزام وزارة التعلم الفني والتدريب المهني بإعادة الدعم الذي يقدم للمعهد الدبلوماسي من قبل صندوق تنمية المهارات.

مجلس النواب يقر عددا من التوصيات المتعلقة بوزارة المياه والبيئة

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 15 صفر 1444هـ الموافق 11-9-2022م برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ عبدالرحمن حسين الجماعي عددا من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المشتركة من لجان: التجارة والصناعة- الصحة العامة والسكان- المياه والبيئة - التنمية والنفط والثروات المعدنية - الخدمات- الشؤون المالية- بشأن القضايا التي تضمنها محضر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 شوال 1443 ه الموافق 21 مايو 22 20 م.. وذلك فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بلجنة المياه والبيئة.

جاء ذلك بعد نقاش مستفيض والتزام الجانب الحكومي ممثلاً بوزير المياه والبيئة م.عبدالرقيب الشرماني بتنفيذ التوصيات التالية:

فيما يخص وزارة المياه والبيئة والجهات التابعة لها :

1- على الحكومة التوجه نحو استخدام الطاقة البديلة والمتجددة بما يسهم في الاستغناء عن المشتقات النفطية المرتفعة الكلفة وشحة توفرها في السوق المحلية نتيجة العدوان والحصار.

2- على الحكومة توفير الكميات اللازمة من مادة الديزل لتشغيل مضخات آبار المياه في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية بما يضمن حصول المواطنين على المياه بكميات كافية.

3- العمل على تحديد تسعيرة بيع مياه الشرب للمواطنين من الآبار الخاصة بحيث يتم مراعاة حالة المواطنين وتحقيق هامش ربح معقول للمستثمرين وأصحاب الوايتات.

4- على وزارة المالية القيام بجدولة وخصم المديونية المستحقة على الجهات الحكومية لمؤسسات المياه والصرف الصحي من الموازنات المعتمدة لتلك الجهات.

5- الحد من الحفر العشوائي لأبار المياه وعدم منح تراخيص الحفر للآبار إلا بحسب الإجراءات القانونية التي حددها قانون المياه ولائحته التنفيذية.

6 - التوسع في بناء الحواجز المائية ومصائد مياه الأمطار في المناطق الصالحة لذلك وفقا للدراسات والمواصفات المعتمدة وبما يعزز تغذية الآبار الجوفية.

7- على وزارتي المياه والبيئة والإدارة المحلية حصر كافة مشاريع المياه المتعثرة والمتوقفة في عموم مديريات محافظات الجمهورية ووضع المعالجات اللازمة بحسب طبيعة كل مشروع وموافاة المجلس بتقرير تفصيلي عن نتائج الحصر والمعالجات المقترحة خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخه.

وفي ذات السياق استمع المجلس إلى التوصيات الخاصة بوزارة الكهرباء الطاقة، والواردة في تقرير اللجنة المشتركة.

وأجرى نواب الشعب نقاشًا حول بعض المواضيع والمشاكل المتعلقة بقطاع الكهرباء، وايضاحات وزير الكهرباء والطاقة د.محمد احمد البخيتي حولها..

وشددوا في سياق نقاشاتهم على أهمية معالجة الاختلالات والقصور التي يشهدها قطاع الكهرباء وصولًا لتحسين خدمة الكهرباء وخصوصا فيما يتعلق بإعادة النظر في رسوم أسعار الكهرباء ومراعاة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد في ظل تداعيات العدوان والحصار وخاصة في المناطق الحارة..

وحث نواب الشعب وزارة الكهرباء بإصلاح الاختلالات ومعالجة أوجه القصور في هذا القطاع الهام والحيوي، مشيرين إلى معاناة المواطنين في محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها في الساحل الغربي والدور المطلوب من صندوق دعم محافظة الحديدة في إصلاح ودعم قطاع الكهرباء في المحافظة والمناطق المجاورة لها، والتخفيف من معاناة المواطنين..

من جانبه أشار وزير الكهرباء والطاقة في إيضاحاته إلى الجهود التي تقوم بها الوزارة في سبيل تخفيض التعرفة وإلغاء الاشتراكات وتحسين الخدمة وتحصيل المديونية وغيرها من المشاكل التي تتعلق بالكهرباء والطاقة لافتًا إلى توجه الوزارة الحالي لإحلال الطاقة البديلة..

وقد أقر المجلس إعادة التوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة منها بوزارة الكهرباء إلى اللجنة المشتركة لمزيد من الدراسة بحضور الوزير وموافاة المجلس بنتائج ذلك..

توصيات مجلس النواب بشأن تقرير اللجنة المشتركة بشأن المشتقات النفطية

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 14 صفر 1444هـ الموافق10-9-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى على الراعي عدداً من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المشتركة من لجان: التجارة والصناعة- الصحة العامة والسكان-المياه والبيئة - التنمية والنفط والثروات المعدنية - الخدمات- الشؤون المالية- بشأن القضايا التي تضمنها محضر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 شوال 1443 هـ الموافق 21 مايو 22 20 م، وذلك

فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بلجنة التنمية والنفط. جاء ذلك بعد نقاش مستفيض والتزام الجانب الحكومي ممثلا بوزير النفط والمعادن احمد عبدالله دارس بتنفيذ التوصيات التالية:

فيما يخص وزارة النفط والمعادن والجهات التابعة لها :

1-توفير المشتقات النفطية لكافة الجهات والقطاعات الحيوية وخاصة القطاع الصحي حتى تتمكن تلك الجهات من تقديم خدماتها بشكل مستمر وبأسعار مناسبة.

2- على الحكومة التنسيق مع القطاع الخاص للاستفادة من العروض المنافسة المقدمة من الشركات الخارجية لاستيراد المشتقات النفطية والغاز بكميات كافية بما يضمن تغطية السوق المحلية واستقرار الأسعار.

3- التأكيد على استمرار مطالبة الأمم المتحدة بضرورة الضغط على الأطراف السياسية لتحييد استيراد المشتقات النفطية من الصراعات السياسية والعسكرية وعدم تحديد عدد شحنات المشتقات النفطية التي يتم دخولها عبر ميناء الحديدة.

4- سرعة استكمال صيانة أسطوانات الغاز وسحب التالف منها واستبدالها بأسطوانات جديدة حفاظا على سلامة وأرواح المواطنين.

5- موافاة المجلس بعقود شراء واستيراد المشتقات النفطية ومحاضر الاتفاق الموقعة بين شركة النفط اليمنية والتجار المستوردين لهذه المواد.

مجلس النواب يستمع إلى سؤال النائب أسامة قاسم الموجه إلى وزير النقل

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 14 صفر 1444هـ الموافق10-9-2022م من عضو المجلس اسامه محمد قاسم إلى سؤاله الموجه إلى وزير النقل بشأن ما وصل إليه وضع ميناء الحديدة والذي لم يتم عمل أي صيانة له منذ فترة وخاصة بعد ما تعرض لعدوان همجي منظم من قبل دول العدوان ؛مما أدى إلى تعطيل جميع الكرينات التي كانت تعمل قبل العدوان والتي يقوم عليها العمل الأساسي في تشغيل الميناء.

وطالب عضو المجلس بحضور الوزير للرد على الاسئلة والاستفسارات الموجهة إليه في جلسة مقبلة.

مجلس النواب يستمع إلى أسئلة النائب حاشد الموجهة إلى
وزير النفط والمعادن وللأخ المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 14 صفر 1444هـ الموافق10-9-2022م من عضو مجلس النواب أحمد سيف حاشد إلى سؤاله الموجه لوزير النفط والمعادن وللأخ المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية حول المراكز القانونية لما يسمى بشركة دروب الاتحاد وشركة آزال اللتين تمارسان نشاط شركة النفط اليمنية كمنافس لها وطالب حاشد بحضور وزير النفط والمعادن ومدير الشركة للرد على الاسئلة والاستفسارات الموجهة إليهما في أقرب وقت ممكن.

كما استمع المجلس مجلس النواب في جلسته يوم 14 صفر 1444هـ الموافق10-9-2022م من عضو المجلس أحمد حاشد إلى سؤاله الموجه لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية حول قيام وزارة المالية بإيقاف حسابات الوحدات الاقتصادية لدى البنك المركزي بصنعاء وفتح حسابات جديدة لهذه الوحدات في إطار ما يسمى بقرار الربط الشبكي للوحدات الاقتصادية بوزارة المالية.

وطالب بحضور الوزير للرد على الأسئلة والاستفسارات الموجهة اليه في أقرب وقت ممكن.

ردود وإيضاحات وزير المياه والبيئة على سؤال النائب الورقي بشأن

استمرار استنزاف الحوض المائي لمدينه ذمار والمديريات المحيطة بها

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 11 صفر 1444هـ الموافق7-9-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى على الراعي من وزير المياه والبيئة المهندس عبد الرقيب الشرماني إلى رده على سؤال عضو مجلس النواب نجيب الورقي الموجه له بشأن استمرار استنزاف الحوض المائي لمدينه ذمار والمديريات المحيطة بها بصورة خطيرة وغير طبيعية، بغرض سقي مزارع القات في مناطق خارج المحافظة، والذي يشكل تهديدا خطيرا ومباشر للمخزون المائي بالمحافظة.

وثمن وزير المياه حرص المجلس وعضو المجلس نجيب الورقي على الاهتمام بالمياه كأحد أهم الموارد الطبيعية الضرورية لحياة الإنسان.. مؤكدًا حرص وزارة المياه والبيئة الشديد وسعيها لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بما يضمن الحفاظ عليها من التدهور الكمي والنوعي

وأشار إلى قيام الهيئة العامة للموارد المائية بتنفيذ مشاريع حصاد مياه في محافظة ذمار من أجل إعادة تغذية المياه الجوفية مؤكدا على أن الأمر تجاوز ذلك إلى فرض رقابة شديدة وسيطرة على أعمال الحفر غير القانوني بالتعاون مع السلطة المحلية في محافظة ذمار.

وأشار وزير المياه إلى عدم وجود أي نصوص تشريعية تحد من زراعة القات وتمنع استخدام المياه لغرض زراعته مع العلم أن شجرة القات تستهلك النسبة الأكبر من المياه المستخدمة للزراعة، وتشكل عبئًا كبيرا على المخزون المائي..

وأضاف : إن ايقاف نقل المياه في الحوض الواحد يتطلب نصا قانونيا لمنعه إلا بترخيص صادر عن الهيئة وبعد دراسة فنيه مجتمعيه واقتصاديه..

وطالب بسرعة إصدار تشريع يمنع زراعة القات في القيعان الرئيسية ومنع نقل المياه لغرض زراعة القات.. مشيراً إلى ان الهيئة العامة للموارد المائية قد أنجزت دراسة نتج عنها تحديد أكثر من 50 موقعا مناسبًا لحصاد مياه الأمطار والسيول لتغذية المياه الجوفية.

كما طالب من خلال المجلس وزارة المالية بتوفير الموازنة اللازمة لتنفيذ مشاريع الحصاد، لما من شأنه الاسهام في الحد من استنزاف المياه الجوفية في الحوض..

وعقب الورقي مقدم السؤال ..بأهمية وقف العبث المتمثل باستنزاف الحوض المائي وتشكيل لجنة برئاسة الوزير وايجاد التشريعات التي من شأنها الحد من الاستنزاف العشوائي للأحواض المائية مطالباً قيادة المحافظة والسلطة المحلية بمواصلة جهودها في منع الاستنزاف العشوائي للمياه..

وقد كلف المجلس وزير المياه والبيئة بتشكيل لجنة للنزول الميداني للمعاينة وإيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة المشكلة ورفع تقرير حول ذلك إلى المجلس..

ردود وإيضاحات نائب وزير الإعلام على أسئلة

النائب حاشد بشأن إغلاق العديد من إذاعات إف إم

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 11 صفر 1444هـ الموافق7-9-2022م من نائب وزير الإعلام الاخ فهمي اليوسفي إلى رد وزير الإعلام على اسئلة واستفسارات عضو مجلس النواب أحمد سيف حاشد بشأن إغلاق العديد من إذاعات إف إم ومنها إذاعة صوت اليمن ورفض عودة بثها والتهديد بمصادرة أجهزتها وما تردد أنه تم مصادرة أجهزة بث خاصة بإذاعتين أهليتين في محافظة إب وبدون أي مسوغ قانوني..

وأوضح اليوسفي بأن الوزارة وبهدف تنظيم وضبط العمل الاعلامي قامت بالإعلان ولعدة مرات منذ شهر مايو 2019 عبر مختلف القنوات والإذاعات والصحف الرسمية لكافة الوسائل والمنشآت الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة الخاصة بضرورة مراجعة الوزارة لتصحيح أوضاعها القانونية والحصول على تراخيص مزاولة العمل الإعلامي ووفق الاجراءات والشروط المطلوبة لمنح التراخيص والمنصوص عليها في قانون الصحافة النافذ، واللوائح التنفيذية للقانون... ما لم سيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة موضحا أنه تم إصدار قرار وزاري بتشكيل لجنة للتراخيص تقوم بمهام استقبال ودراسة طلبات الحصول على التراخيص لمزاولة العمل الإعلامي المرئي والمسموع.

كما أشار إلى أنه صدر قرار وزاري رقم 13 لسنة 1443 ه 21 20م بتأجيل النظر في أي طلبات ترخيص لفتح اذاعات جديدة خاصة بناء على محظري لجنة التراخيص في الوزارة سواء في الأمانة أو المحافظات حتى يتم إتاحة الفرصة للمعنيين بالوزارة لتنظيم عمل الإذاعات الخاصة القائمة بالبث حاليًا ومحتواها الإعلامي والتي تقدر ب 31 إذاعة خاصة، وكذا كثرة الترددات القائمة حاليًا وانعكاساتها وتأثيراتها الصحية على المجتمع ولما تقتضيه المصلحة العامة.

ونوه رد الوزارة إلى أن الرسوم المحددة سنويًا على وسائل الإعلام الخاصة تم تحديدها بصورة رمزيه بموجب قانون الصحافة والمطبوعات واللائحة التنفيذية بشأن تنظيم الإعلام المرئي والمسموع والتي يتم توريدها بحسب الاجراءات المحاسبية لدى وزارة المالية..

وأشار الرد إلى أنه ليس لدى الوزارة علم بمصادرة أجهزة اذاعتين في محافظة إب كما ورد في السؤال..

ولفت اليوسفي إلى انه سيتم خلال هذا العام استكمال اعداد مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع والالكتروني ومتابعة اجراءات اقراره، في ضوء أولويات وزارة الاعلام ضمن مصفوفة وخطة قطاع الإعلام المعتمدة ضمن الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 1444هـ مؤكدًا حرص وزارة الإعلام على السير في اجراءات تنظيم العمل الاعلامي في الوقت الراهن في ضوء قانون الصحافة والمطبوعات النافذ واللوائح التنفيذية للقانون وحتى يتم استكمال إعداد وإقرار مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني .. موضحًا أن موضوع إذاعة صوت اليمن والتي بسببها أثيرت هذه الاسئلة من قبل عضو مجلس النواب أحمد سيف حاشد هي منظورة حاليا أمام محكمة الصحافة والمطبوعات والأجهزة القضائية الاخرى ..

وطلب المجلس الإيضاح حول ما تم اتخاذه من اجراءات من قبل الوزارة بحق الاذاعات المشار إليها في أسئلة واستفسارات عضو المجلس الموجهة للأخ الوزير وتحديد اسباب ذلك..

توصيات مجلس النواب لنواب بشأن تقرير لجنة

التنمية والنفط ويحذر من الاستمرار في نهب ثروات الشعب

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 10صفر 1444هـ الموافق 6-9-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي، تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية، بشأن قيام شركة (Omv) النمساوية ببيع حصتها في القطاع النفطي (S2) العقلة- محافظة شبوة لشركة سبيك (Spec).

جاء ذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلا بوزير النفط والثروات المعدنية احمد عبدالله دارس وبحضور وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى د. علي عبدالله ابو حليقة بتنفيذ التوصيات التالية التي تخص الجانب الحكومي

1ـ ما يتعلق بمجلس النواب.

أ - إصدار بيان يتضمن أن مجلس النواب ومقره العاصمة صنعاء يحذر من الإخلال بنصوص وأحكام مواد اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الصادرة بقوانين وما تُقدم عليه شركة(omv) النمساوية المشغل للقطاع (S2) العقلة – محافظة شبوه ، وما أقدمت عليه شركة كويت إنرجي الكويتية المشغل للقطاع(5)جنة أو غيرها من الشركات بالتنازل أو البيع لحصتهما في القطاعات النفطية لشركات أخرى بالمخالفة للإجراءات والشروط المنصوص عليها في مواد الاتفاقيات تعتبر غير مقبولة وغير قانونية ويرفضها مجلس النواب رفضًا قاطعًا كون البلاد تمر بعدوان غاشم وحصار من قبل دول التحالف واحتلالها لمناطق القطاعات النفطية وبالتواطؤ من قبل حكومة المنفى، وأن تلك الشركتين أو غيرها لا تمثل أي أحقية كونها مخالفة للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الموقعة معها وتتحمل المسؤولية القانونية تجاه ذلك..

ويطالب مجلس النواب بالتوقف الفوري عن نهب وتصدير النفط الخام اليمني كون الثروات النفطية من الموارد السيادية التي يمتلكها كافة أبناء الشعب دون استثناء وليست ملك لجهة أو جماعة تتصرف بها كيف تشاء مخالفة بذلك كافة القوانين والأعراف والمواثيق العربية والدولية.

ويؤكد مجلس النواب على ضرورة قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات التابعة

بدورها في الضغط على دول تحالف العدوان بتحييد النفط من الصراعات السياسية وعدم التنازل أو البيع لحصص الشركات في القطاعات النفطية حتى تزول الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد وكذا التوقف عن النهب المنظم للثروات النفطية والعبث بمقدرات الوطن..

ومجلس النواب يؤكد أيضا على أنه سيتم مقاضاة من يقوم بمثل هذه الأعمال أو التصرفات وفقاً للدستور والقوانين النافذة .

ب- على هيئة رئاسة المجلس التخاطب مع الأمين العام للأمم المتحدة وعقد لقاء مع الممثل المقيم للأمين العام للأمم المتحدة باليمن وذلك للضغط على جميع الأطراف السياسية بتحييد النفط عن الصراعات السياسية والتوقف عن تصدير النفط إلا إذا كان التصدير تحت إشراف الأمم المتحدة على أن تعود عائدات النفط لصرف مرتبات كافة موظفي الدولة في جميع أنحاء الجمهورية اليمن كون الثروات النفطية من الثروات السيادية وهي ملك لـ 30مليون يمني وليست ملك لجزء أو شريحة محددة من الشعب .

٢-على حكومة الإنقاذ الوطني القيام بالتالي:

أ. مخاطبة كافة الشركات الاستكشافية والإنتاجية العاملة في اليمن بموجب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج على:

• الالتزام بالأحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات المبرمة والموقعة معها والصادرة بقوانين .

• التوقف عن اتخاذ أي إجراءات سواء بالبيع أو التنازل أو النقل أو غيرها في القطاعات النفطية حتى زوال الأوضاع الراهنة التي تعيشها البلاد نتيجة للعدوان والحصار .

• الرفض القاطع لأي إجراءات تتم من قبل الشركات(المشغلة) المشاركة في الإنتاج دون موافقة وزارة النفط والمعادن في صنعاء بما في ذلك إجراء عملية البيع أو التنازل أو النقل أو التحويل، وتتحمل الشركات مسؤولية مخالفة ذلك وأي تبعات تترتب على مخالفة اتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

ب. إخطار الشركات المشغلة (المقاولين) بإزالة وتصحيح أي من المخالفات التي قاموا بها في اتفاقيات المشاركة في الإنتاج ونشر الإخطار بالجريدة الرسمية وفقا لنصوص وأحكام المواد الواردة في اتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

3- على وزارة النفط والمعادن ضرورة القيام بالتالي :

أ. معرفة وتوثيق الأرقام الفعلية لحجم وقيمة الصادرات النفطية التي نهبت منذ العام ٢٠١٩م وحتى الآن وذلك على مستوى كل قطاع من القطاعات النفطية.

ب. رفع الدعاوى والقضايا أمام المحاكم الدولية المعنية تجاه الشركات المخالفة لنصوص وأحكام اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الصادرة بقوانين وكذا المتسببين في نهب النفط الخام وثروات اليمن ومقدراته.

ج. عقد مؤتمر صحفي للوزارة تدعوا فيه الإعلاميين والقانونيين وخبراء النفط والغاز توضح فيه ما تضمنته اتفاقيات المشاركة في الإنتاج من نصوص وأحكام وإجراءات في حالة التنازل أو البيع أو النقل أو التحويل لحصص الشركات المشغلة أو المساهمة في القطاعات النفطية لشركات اخرى وكذا اعلان بتحمل الشركات المتنازلة والمتنازل لها كامل المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالقطاعات النفطية نتيجة التنازل أو البيع دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيات المشاركة في الانتاج.

وقد كلف المجلس وزير النفط والمعادن بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس فيما يتعلق بالجانب الحكومي.

وقد أكد وزير النفط والمعادن على أهمية الاستمرار في متابعة القضايا المتعلقة بنهب الثروات اليمنية في المحاكم الدولية مؤكدا على استعداد الوزارة للبحث عن شركات محاماة دولية لمتابعة تلك القضايا ..مشيرا إلى بعض الاشكاليات ومؤكدا الالتزام بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس والملزمة للوزارة والشركات.

وأوضح أن هناك ما هو مسجل من الكميات المنهوبة من ثروات النفط والغاز وهناك ما هو غير مسجل لافتًا إلى أهمية دفع المرتبات من عائدات النفط والغاز وأن على مجلس النواب التعاون في متابعة ذلك.

ونوه نواب الشعب بما يتم نهبه من ثروات الشعب اليمني بملايين الدولارات والتي كان يفترض ان تخصص عائداتها لصرف مرتبات موظفي الدولة وتسخيرها لعملية التنمية في كافة محافظات الجمهورية اليمنية.

سؤال النائب الزنم الموجه إلى وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 9 صفر 1444هـ الموافق 5-9-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى على الراعي من عضو مجلس النواب د. علي محمد الزنم إلى سؤاله الموجه إلى لأخ وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بخصوص وضع الاتصالات بشكل عام وتردي شبكة الاتصالات للهاتف الثابت وانعدام التغطية في يمن موبايل في معظم محافظات الجمهورية.

وتساءل الزنم ماذا عن توقف إصدار أرقام جديدة ليمن موبايل رغم انها شركة ربحية .

وطالب عضو المجلس حضور وزير الاتصالات وتقنية المعلومات للرد على الاستفسارات الموجهة إليه في أقرب وقت ممكن..

مجلس النواب يستمع لرسالة بشأن سحب مشروع قانون مؤسسة التعليم الأهلي الخاصة

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 7 صفر 1444هـ الموافق 3-9-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى على الراعي من وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى د. علي عبدالله ابو حليقة إلى رسالته بشأن سحب مشروع قانون مؤسسة التعليم الأهلي الخاصة والمتخصصة البديل للقرار الجمهوري رقم (11) لسنة 1999م بناء على طلب الأخ / رئيس مجلس الوزراء، ووافق المجلس على طلب الحكومة بسحب مشروع القانون..

مجلس النواب يقر توصيات اللجنة المشتركة

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 7 صفر 1444هـ الموافق 3-9-2022م عددا من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المشتركة من لجان: التجارة والصناعة- الصحة العامة والسكان-المياه والبيئة - التنمية والنفط والثروات المعدنية - الخدمات- الشؤون المالية- بشأن القضايا التي تضمنها محضر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 شوال 1443 ه الموافق 21 مايو 22 20 م، وذلك فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بلجنتي التجارة والصناعة والصحة العامة والسكان.

جاء ذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلا بوكيلي وزارة الصحة العامة والسكان الدكتور محمد المنصور، والدكتور علي محمد جحاف، وكذا التزام نائب وزير الصناعة والتجارة، احمد محمد الشوتري.

توصيات مجلس النواب بشأن تقرير اللجنـة المكلفـة بالنزول الميداني لمعـاينـة مبـاني جامعـة ذمـار

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 4 صفر1444هـ الموافق31-8-2022م برئاسة، نائب رئيس المجلس، الأخ عبد السلام صالح هشول زابيه تقرير اللجنـة المكلفـة من المجلس بالنزول الميداني لمعـاينـة مبـاني كليـات الآداب والطب البشري وطب الأسنان بجامعـة ذمـار...

جاء ذلك بعد نقاش مستفيض والتزام الجانب الحكومي ممثلاً بوزير التعليم العالي والبحث العلمي، حسين حازب بتنفيذ التوصيات التالية:

1-ضـرورة إخلاء مبنى كليـة الآداب وإزالـة المبنى بالكامـل لأن بقيـة كتـل المبنـي أصـبحت غير صالحة للاستخدام بسـبب، الأضـرار الكبيرة الموجودة فيها وكونـها مرتبطة بالكتلة المنـهارة.

٢- سرعة قيام الجهات المعنية بالبحث عن تمويل لإعادة إنشاء

مبنى كلية الآداب وحث السلطة المحلية على تنفيذ ما التزم به محافظ محافظة ذمار بشأن مساهمة السلطة المحلية في إعادة

تأهيل تلك المباني ورصد ذلك في موازنة المحافظة.

3- نقل طلبة كليات الآداب والطب البشري وطب الأسنان إلى

المبنى الجديد الخاص بكلية الحاسوب للدراسة فيه مؤقتا حتى يتم إعادة تأهيل مباني تلك الكليات.

4- ضرورة قيام الجهات المعنية بصيانة وترميم مبني كلية الطب

البشري وكلية طب الأسنان لحمايتهما من الانهيار وتفعيل أعمال الصيانة لجميع مباني الجامعة واتخاذ الإجراءات

القانونية اللازمة تجاه المقصرين في عملية الصيانة.

5- ضرورة الالتزام بالمواصفات والمعايير المعتمدة عند إنشاء أي مبان جديدة لتلافي الأخطاء والاختلالات التي رافقت إنشاء مباني كليات الآداب والطب البشري وطب الأسنان.

6- أهمية التزام الحكومة بتجهيز مبني كلية الطب البشري الجديد في الحرم الجامعي.

7- تشكيل لجنة فنية من خارج الجامعة للتأكد من جدوى الترميم والصيانة لمباني كليتي الطب البشري وطب الأسنان أو

إزالتها وإعادة إنشائها .

10- ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المقاولين الذين قاموا بإنشاء مباني كليات الآداب والطب البشري وطب الأسنان ولم يلتزموا بالمواصفات والمعايير المعتمدة في إنشاء المباني .

وقد كلف المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمتابعة تنفيذ التوصيات وسرعة المعالجة والترميم لتفادي انهيار بقية المباني المتضررة..

مجلس النواب يستمع لسؤال الدكتور الزنم

الموجه للأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

استمع نواب الشعب في جلسته يوم 3صفر 1444هـ الموافق 30-8-2022م برئاسة، نائب رئيس المجلس، الأخ عبد السلام صالح هشول زابيه من عضو مجلس النواب د. علي محمد الزنم

إلى سؤاله الموجه للأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية بشأن توجيهاته بضم المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي إلى وزارة المالية في حين تم إيقاف حسابات المؤسسات في البنك المركزي مع أن هذا الإجراء مخالف لقرار إنشاء المؤسسات، ومخالف للقانون.

وطالب عضو المجلس بحضور وزير المالية للرد على الاسئلة والاستفسارات الموجهة إليه في جلسة قادمة.

مجلس النواب يستمع الى رسالة رئيس المجلس السياسي

بشأن طلب إعادة النظر في بعض مواد مشروع صندوق صيانة الطرق

استمع نواب الشعب في جلسة مجلس النواب يوم 2صفر 1444هـ الموافق 29-8-2022م خلال هذه الجلسة من وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى د. علي عبد الله ابو حليقه إلى رسالة رئيس المجلس السياسي الأعلى فخامة المشير الركن مهدي محمد المشاط بشأن طلب إعادة النظر في بعض المواد وعدد من الفقرات وفقا للملاحظات التي تضمنتها على مشروع صندوق صيانة الطرق وذلك في ما يتعلق بالمادة 4 وكذا إعادة صياغة الفقرة 2 من المادة 5 والفقرة 3من المادة 5، وإضافة عبارة إلى بداية الفقرة6 من المادة 5، إضافة إلى تعديل المادة 16، والمادة 24، والمادة 26 وذلك استنادا إلى الصلاحيات المخولة بموجب المادة 102 من الدستور ونصها: (لرئيس الجمهورية حق طلب إعادة النظر في أي مشروع قانون أقره مجلس النواب ويجب عليه حينئذ أن يعيده إلى مجلس النواب خلال الثلاثين يوما من تاريخ رفعه إليه بقرار مسبب)..

رسائل وزير الدولة بشأن الاجراءات

المتخذة لتنفيذ توصيات المجلس في عدة قطاعات

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 2صفر 1444هـ الموافق 29-8-2022م برئاسة رئيس المجلس الشيخ /يحيى علي الراعي من وزير الدولة لرسالته بشأن الاجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات المجلس الخاصة بأوضاع الهيئة العامة للبريد الواردة في تقرير لجنة النقل والاتصالات حول زيارتها الميدانية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاطلاع على أوضاع الهيئة العامة للبريد، ومن ضمن تلك التوصيات: إن على وزارة الداخلية إصدار تعميم لجميع النقاط الأمنية والمنافذ البرية والبحرية والجوية للتوقيف وضبط الشراكات للأفراد الذين يزاولون النشاط البريدي بدون تراخيص من الهيئة العامة للبريد واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنهم..

كما استمع نواب الشعب في نفس الجلسة من أبو حليقة إلى رسالته بشأن مستوى تنفيذ ما يخص وزارة الإدارة المحلية من توصيات المجلس الواردة مع تقرير لجنة السلطة المحلية بشأن تقييم مستوى تحصيل الموارد المالية للوحدات الادارية خلال العام 2020م، وما تم اتخاذه من اجراءات بشأن ذلك التعميم على امانة العاصمة والمحافظات وبناء على ذلك فقد تم الرد من محافظة صنعاء والمتضمن اتخاذ عدد من الاجراءات لمعالجة الاختلالات في جانب الموارد المالية..

كما استمع المجلس في جلسته يوم 2صفر 1444هـ الموافق 29-8-2022م من وزير الدولة الى رسالته بشأن مستوى تنفيذ وزارة الداخلية لتوصيات المجلس للفترتين البرلمانيتين خلال نهاية العام 2021م وبداية العام 2022م.